

على القول بجوازها والرباط لجملة اعتقد انما لم يتدبر على جعله من غير ان
 التصحيح وقد تفقد عامله نحو كل جاز في المراد به نحو ما ذكر
 كل تركب فقد وفيه قيد من القيد السابقة وهو ما اقتضاه
 ايود التاكيد حيث يويله مع الايراد القياسية ولم يسته على كونه
 سماعيا في قوله قال الفارسي اذ اجتمعت الفاعل
 قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدي اليه العامل
 بنفسه ثم الذي تعدي اليه بواسطة الحرف ثم المفعول
 فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت
 ضربا زيدا بسبب قوله نهارا ههنا ناديا وطلوع الشمس اجمع
 باختصار وانما ههنا من هذا القبيل او لا واجب الا انما
 السين والتا زيدا فان وهو من الغني بمعنى العطف لان
 المستثنى مقطوف على ما حواضه من حكم المستثنى من
 او بمعنى الصديق لانه مصدر وفي عن حكم المستثنى منه
 الاستثناء هو الاخراج انما ظهر لان الاستثناء في الترجمة
 بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المقصودات والاستثناء المعرف
 بالمعنى المصدرية لما كان دخلا في مفهوم اللفظ العطف
 وان كان خارجا عن الايراد في البنية او المراد بالخرج ما كان داخلا
 انما خرج ما يتوهم دخول فلا يثبت في ما قاله انه يجب
 ملاحظة خروج المستثنى من اول الامر بحيث يكون المستثنى
 منه مستوعبا فيما عد المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك
 لئلا يلزم التناقض باذخاله الشيء ثم اضرابه والكفر ثم اللفظ
 في الالام الاله فالاضراج هي من الشمول المعرف وغيره
 كالاضراج بالصفحة وبها البعض والسطر والقافية نحو قوله
 وبقية موصفة اكلت الرغيف ثلثه اقتتل الذي ان حارب واغوا

الصيام الى الميل قاله المصحح يخرج التخصيص اراد به التخصيص
 بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما وبوجه التخصيص بالقافية
 والشرا والحا والعباد ونحوها فلا يقال ان الاستثناء التخصيص
 يستلزم اللفظ حقيقة بل قال بضم الوجه ان يقال انما
 حقيقة لفظا او تقديرا فان المستثنى في الاستثناء معذرة داخل
 حقيقة الا ان القول بتقديري من حيث ان المستثنى منه الذي
 هو محال القول معذرا لا يفظر ما استثنى الا اية الاستثناء
 اما الوصية فيسبب في اللفظ في قوله قال في الهمم الاستثناء
 في حكمه مستثناة فلا يقدم موهوبه الا عليها فيصير ما انا
 زيد الاضارب ولا يوجد موهوبه عليها فيصير ما ضرب الا
 زيد وما ضرب الا عزاب وما ضرب الا زيد وهو الاضارب عامل
 بنفسه ما قبله ويجب تنفي من هذا المستثنى منه وحقته
 فيجوز انما خبرهما نحو ما قام الا زيد الاحد وما ضربت ناجر الا زيد
 غير من عمرو واحدا الكسائي فاخير الموهوب موهوب كان او موهوبا
 او محروما واستدل بقوله فما زاد في اللفظ او كلامها وقوله
 وما لف الامامه ضربا يبي وتقر تعالى وما من لنا من فلك الا
 رطلا الي قول بالبينات والبرود اذ فقه ابن اليباري في المرفوع
 والاضغث في الظن والمجهر والحال قوله ما جلس الا زيد يترك
 وما من الا عزاب وما جاز الا زيد والبا واقتارها ابو حيان اهر
 باختصار وقوله ويجب تنفي من هذا المستثنى ووصفه
 وما فذخره العامل نحو ما ضرب الا زيد موطن من غير مفرغ
 في تفسير الشماقة الي ان التام بمعنى التام من العامل التام
 ولا ما جازي ذلك اذ يصح ابقاء التام على معنى تميم اي مع ذكر

الصيام